

دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة (2016-2022)

*Study of the efficiency of the Algerian tax system for the period (2016-2022)*محمد بن حنة^{1*}، عمر قمان²Mohamed BENHANA^{1*}, Amar GAMANE²¹ مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة« MQEMADD » جامعة الجلفة (الجزائر)، mohamed.benhana@univ-djelfa.dz² مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة« MQEMADD » جامعة الجلفة (الجزائر)، a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-08-26

تاريخ الاستلام: 2024-04-29

ملخص:

تهدف الدراسة لتقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري فالنظام الجبائي له مكانة هامة في تمويل الخزينة العمومية وعنصر من عناصر الميزانية العمومية وتعتبر الجباية احد الأدوات السياسية المالية لتوجيه الاقتصاد وتحقيق حماية اجتماعية للأفراد.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جانبه النظري ودراسة تحليلية لكفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة من 2016 إلى غاية 2022 في جانبه التطبيقي من خلال معايير تقيس كفاءته، وتوصلت الدراسة إلى تدني مستوى كفاءة النظام الجبائي الجزائري وعدم تمتعه بالمرونة الكافية لاستغلال الطاقة الجبائية وذلك حسب المؤشرات المحسوبة للسنوات الأخيرة.

كلمات مفتاحية: النظام الجبائي الجزائري، الخزينة العمومية، السياسة المالية، كفاءة النظام الجبائي، الطاقة الجبائية.

Abstract:

The study aims to evaluate the effectiveness of the Algerian tax system, the tax system has an important place in the financing of the public treasury and an element of the balance sheet and the collection is one of the tools of fiscal policy to guide the economy and achieve social protection for individuals.

The study relied on the descriptive approach in its theoretical aspect and an analytical study of the efficiency of the Algerian tax system for the period from 2016 to 2022 in its applied aspect through criteria that measure its efficiency, and the study found that the level of efficiency of the Algerian tax system is low and does not have sufficient flexibility to exploit tax energy, according to the indicators calculated for recent years.

Keywords: Algerian tax system, public treasury, fiscal policy, efficiency of the tax system, tax energy.

1. مقدمة:

يساهم النظام الجبائي الجزائري في رفع إيرادات المالية للدولة والتي بدورها توزع كنفقات عمومية يستفيد منها المواطن على شكل إعانات اجتماعية و انجاز هياكل قاعدية خدمتية واستثمارات متنوعة, ويشكل العجز المالي في الميزانية العمومية للدولة مشكلة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

ومن الواجب تقييم كفاءة وفعالية النظام الجبائي بشكل مستمر لمعرفة موطن الضعف والخلل والعمل على معالجته وإصلاحه من خلال رفع أو خفض نسب الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة أو حذف ضرائب موجودة لمسايرة البيئة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

1.1 الإشكالية: يشهد النظام الجبائي الجزائري العديد من الإصلاحات والتحويلات في الجانب التشريعي والقانوني وحتى التنظيمي وتزويده بالهياكل والتجهيزات المتطورة لمسايرة إستراتيجية الجزائر في عصرنة المرفق العمومي وتحسن الخدمة العمومية, ويمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل حقق النظام الجبائي الجزائري الكفاءة اللازمة في الأداء ؟

2.1. أسئلة فرعية: تطرقت الدراسة للإجابة للأسئلة التالية

* ما المقصود بالنظام الجبائي الجزائري ؟

* هل حقق النظام الجبائي الجزائري أهداف السياسة الجبائية ؟

* هل ساعد الهيكل المكون للنظام الجبائي في فعالية النظام الجبائي ؟

* هل ساهم النظام الجبائي في تغطية نفقات ميزانية الدولة ؟

3.1. الفرضيات : قدمت الدراسة الفرضيتين التاليتين

* الفرضية 1: يمتاز النظام الجبائي الجزائري بعدم الكفاءة والمرونة.

* الفرضية 2: لا يساعد هيكل النظام الجبائي في كفاءته .

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتعريف بالنظام الجبائي الجزائري وتحليل كفاءة النظام الجبائي الجزائري والتعرف على مؤشرات كفاءة النظام الجبائي وتقييمه.

5.1. أهمية الدراسة: تكمن في دور النظام الجبائي في التنمية الاقتصادية وتأثيره على المواطن ومصدرا أساسيا في تمويل الخزينة العمومية.

6.1 . حدود الدراسة: كما يلي

الحدود الزمانية: الفترة من 2016 إلى غاية 2022

الحدود المكانية: الجزائر

7.1. منهج الدراسة: استخدمنا المنهج الوصفي من خلال التعريف بالنظام الجبائي الجزائري و لمختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي عند حساب مؤشرات كفاءة النظام الجبائي الجزائري وقراءة نتائجها بالاعتماد على بيانات إحصائية مستخرجة مواقع الكترونية لهيئات

رسمية جزائرية ودولية تتمثل في بنك الجزائر والمديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية الجزائرية و البنك الدولي.

8.1. محاور الدراسة: قسمنا الورقة البحثية إلى محورين كما يلي:

➤ المحور الأول: ماهية النظام الجبائي

➤ المحور الثاني: دراسة تحليلية لكفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2016-2022

9.1. الدراسات السابقة:

❖ دراسة (شيحي & لعل، 2022) : بعنوان سياسات إصلاح النظام الجبائي دراسة حالة الجزائر هدفت الدراسة إلى إظهار طرق وأسباب الإصلاح الضريبي وأهميته ومعرفة نجاعة الإصلاحات، وتوصلت الدراسة إلى محاولة الجزائر رفع الجباية العادية مقارنة مع الجباية البترولية، وتحسن وارتفاع في إيرادات الجباية العادية.

❖ دراسة (قلادي & طالب، 2020) : بعنوان أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992 هدفت الدراسة لمعرفة في تأثير النظام الجبائي في تغطية الإنفاق العام بعد إصلاحات لسنة 1992 ومدى رفع الموارد المالية من الجباية العادية والبترولية وتوصلت الدراسة إلى اقتران كل ارتفاع في الجباية يقابله ارتفاع في النفقات العامة والعكس صحيح.

❖ دراسة (مصباح & ربيع، 2020) : بعنوان تقييم كفاءة النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000-2018 هدفت الدراسة إلى إعطاء مقترحات لتأهيل النظام الضريبي الجزائري بعد تقييم فعاليته وتوصلت الدراسة لعدم فعالية النظام الضريبي نتيجة ضعف إيرادات الضريبية على أرباح الشركات و انخفاض نسبة الضغط الضريبي عن المعدلات العالمية وتحمل النظام لنفقات جبائية كبيرة التي تهدف لترقية الاستثمار واستحداث مناصب العمل والتي لم تحقق أهدافها.

❖ دراسة (طالب & قلادي، 2018) : بعنوان المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي لعام 1992 هدفت الدراسة التعرف على فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات سنة 1992 وتقييم مردوبيته المالية حسب الحصيلة الجبائية والضغط الجبائي وتوصلت الدراسة إلى مساهمة الإصلاحات في رفع المردودية المالية لنظام الجبائي وتبقى بعيدة عن الأهداف المعلنة بإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

❖ دراسة (حماوي & كش، 2015) : بعنوان دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري للفترة 1993-2011 سعت الورقة البحثية للتعرف استقرار إيرادات الجبائية للمدة من 1993 إلى 2011 ومساهمة مختلف الضرائب في ذلك وتوصلت الورقة البحثية إلى أن الإيرادات الجبائية من السلع والخدمات والحقوق الجمركية تساهم في استقرار أكبر من الإيرادات الجبائية من الدخل في إيرادات الجباية العادية.

2. ماهية النظام الجبائي:

1.2 مفهوم النظام الجبائي: توجد العديد من المفاهيم منها (أحمية, 2016, ص 75): حسب مفهومه الواسع هو اندماج عدة عناصر فنية واقتصادية وإيدولوجية تكون كيان ضريبي محدد يتميز بواجهة حسية للنظام تتمايز صورته حسب تطور وتخلف المجتمع, أما مفهومه الضيق يعرفه على أنه عدة قواعد قانونية وفنية تساعد عمليات التحصيل الضريبي في كل خطواته المتسلسلة من التشريع إلى التحصيل مروراً عبر الربط, ومن المفاهيم (أحمد & عائشة, 2019, ص 61): هو هيكل وإطار منفرد بطريقة أدائه وملاحمه يعمل على تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع ويحتوي على عدة ضرائب تطبق وتختار لتحقيق أهداف السياسة الضريبية.

2.2 هيكل النظام الجبائي: تتمثل في ما يلي (سحنون, 2022, ص 171):

- ✓ **التشريع الجبائي:** وهو مجموعة من القوانين والنصوص واللوائح والتشريعات المتعلقة بالضرائب تعمل على تنظيم طرق تحصيلها والمنازعات المتعلقة بها صادرة من هيئات مختصة بذلك.
- ✓ **الإدارة الجبائية:** وهي الجهة الحكومية المنوط بها تنفيذ التشريع الجبائي من خلال الحصر والربط والتحصيل بالإضافة إلى الرقابة الضريبية والمنازعات الضريبية.
- ✓ **المكلف الجبائي:** وهو المجتمع الجبائي الخاضع للضريبة سواء كانوا أفراداً أو هيئات أشخاص طبيعيين أو معنويين.

3.2 أركان النظام الجبائي (شيكرو, 2022, ص 51-52): يقوم على ركنين هما:

- ✓ **الهدف:** تتعدد الأهداف سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية وتختلف من الدول العالم الثالث والدول المتطورة فتعتبر من المصادر الأساسية للتمويل ومن الأدوات التي تقوم بتوجيه الاقتصاد و تتدخل وتؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية .
- ✓ **الوسيلة:** تتركز على عنصرين هما:

(a) **العنصر الفني:** وهو مختلف الضرائب المختارة والمطبقة في دولة معينة وزمن محدد فالضريبة تعتبر هي الأساس لبناء هيكل النظام.

(b) **العنصر التنظيمي:** يعمل على التنسيق بين جميع الضرائب والرسوم ويراعي وجود ضرائب سابقة عند فرض ضريبة أخرى جديدة أو إسقاط ضريبة من أجل تحقيق ركن الهدف ويتوجب إدارة ضريبية مهمتها الربط والتحصيل.

4.2 خصائص النظام الجبائي: يقوم أي نظام على مبادئ يسير عليها ونوجزها فيما يلي (H.Angad, 2014, p123):

- ✓ **مبدأ العدالة:** وهي توزيع الأعباء الجبائية على المكلفين حسب استطاعتهم وهي نوعين منها عدالة نسبية بفرض ضرائب ورسوم على المداخل والأرباح المتساوية والعدالة التصاعدية وهي إخضاع ضريبي يتزايد على المداخل عند ارتفاع المداخل.

✓ مبدأ الوضوح أو اليقين: ان تكون التشريعات الجبائية خالية من الغموض والتعقيدات بالنسبة للمكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية.

✓ مبدأ الملائمة: يقصد بها ملائمة الأحكام الجبائية لظروف المكلفين الشخصية وحتى مواقيت التحصيل وطرقه وكل إجراءاته.

✓ مبدأ الاقتصاد: من أهم المبادئ وهو ضرورة ان تكون نفقات التحصيل الجبائي قليلة.

5.2 متطلبات كفاءة النظام الجبائي: تتمثل في النقاط التالية (أندراوس & عاطف, 2010, ص 9):

✓ ان يكون النظام الجبائي مفهوما من طرف المكلفين وله إدارة ضريبية عادلة .

✓ ضرورة توافق عمل النظام الجبائي مع أهدافه وانخفاض مستوى تكاليف الامتثال الضريبي.

✓ يجب ان يساهم النظام الجبائي في تحقيق الاستقرار والنمو من خلال استخدام السياسة المالية.

✓ يتعين على النظام الجبائي ان تكون حصيلته الجبائية كافية.

✓ أهمية عدم تأثير الضرائب والرسوم ونسبها على كفاءة الأسواق ويعمل على تخفيض من تدخل

القرارات الاقتصادية.

✓ ضرورة توزيع العبء الضريبي بصورة عادلة على جميع المكلفين بالضريبة.

✓ تكمن الأهمية في استقرار العبء الضريبي في نقاطه النهائية وليس نقاط فرضها.

6.2 مقومات كفاءة النظام الجبائي:

1.6.2 مؤشرات فيتو تانزي V.TANZI (جازية & عاشور, 2019, ص 78-79): لمعرفة كفاءة

النظام الجبائي حدد فيتو تانزي 08 ثمانية اختبارات وهي:

✓ مؤشر التركيز: كلما كان الجزء الأكبر من الحصيلة الجبائية من عدد اقل من الضرائب والرسوم ويؤدي إلى تخفيض التكاليف.

✓ مؤشر التشتت: إذا وجدت ضرائب ورسوم مزعجة ضعيفة التحصيل يجب التخلص منها بهدف تبسيط النظام الجبائي مع عدم التأثير على المردودية المالية.

✓ مؤشر التآكل: بعدم تقديم إعفاءات وتحفيزات جبائية بإفراط تؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي والالتزام بالعمل على تقريب الضريبة الفعلية من الضريبة الممكنة.

✓ مؤشر التحديد: باعتماد النظام الجبائي على عدد قليل من الضرائب والرسوم بمعدلات محدد.

✓ مؤشر التنفيذ: ضرورة التنفيذ عملية التحصيل بفعالية واستكمالها حسب السياسات والأهداف المسطرة بالاستناد على تأهيل الإدارة الضريبية وملائمة التشريعات.

✓ مؤشر الموضوعية: يقوم على مبدأ اليقين بتحديد مواقيت الدفع وطريقته والمبالغ الواجبة الدفع مع القياس بموضوعية.

✓ مؤشر تأخر التحصيل: بوضع طرق للدفع و المواقيت مع فرض غرامات وعقوبات عند عدم الدفع أو التأخر في الدفع لإبقاء القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية.

✓ **مؤشر تكلفة التحصيل:** يعتمد على مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة لكي لا يضر مستوى الحصيلة الضريبية والعمل على رفعها.

2.6.2 مؤشرات ريتشارد موسجراف RICHARD A. MUSGRAVE : تؤدي إلى ضمان فعالية وكفاءة النظام الجبائي وهي (وارزقي, 2019, ص 437):

✓ النظام الجبائي ملزم ان يسمح للإدارة بالعمل بشكل عادي وواضح أمام المكلف والعمل على تخفيض تكاليف التحصيل إلى حد الأقصى.

✓ استخدام النظام الجبائي السياسة الميزانية لتحقيق الأهداف كالنمو والاستقرار.

✓ اختيار الضرائب والرسوم التي تخفف التعارض مع القرارات الاقتصادية.

✓ تطبيق سياسة جبائية تهدف لتحقيق المساواة في ظل النظام الجبائي.

✓ ضرورة توزيع العبء الجبائي على المكلفين بصورة عادلة وان يكون المكلف له القدرة على الدفع.

✓ كفاية الحصيلة الجبائية.

3.6.2 مؤشرات جوزيف ستيجليتز JOSEPH E STIGLITZ (أندراوس & عاطف, 2010, ص

10): حدد خمس 05 مؤشرات للنظام الجبائي الجيد وهي:

✓ **الكفاءة:** يفضل ان لا يمارس النظام الجبائي أي آثار تشوه تخصيص الموارد.

✓ **البساطة الإدارية:** ضرورة اتصاف بالنظام الجبائي بالسهولة وانخفاض تكاليف الجباية.

✓ **المرونة:** قدرة النظام الجبائي على الاستجابة للأحداث والتغيرات والتعامل معها بتوفر الأدوات الذاتية .

✓ **المسؤولية السياسية:** ان يكون النظام الجبائي مصمم بصورة تمكن المكلفين بالضريبة من التحقق من الضرائب والرسوم المدفوعة بتوفر الوضوح والشفافية في النظام.

✓ **العدالة:** يكون النظام الجبائي عادلا في حالة تقديم معاملة متساوية للمكلفين بالضريبة في ظروف متساوية وفرض نسب اكبر على أصحاب مداخيل اكبر.

7.2 العوامل المحددة لمؤشرات كفاءة النظام الجبائي: نتطرق إلى العوامل المحدد لثلاثة مؤشرات للكفاءة (Jassim & Faraj, 2023,p86-87) وهي:

1.7.2 العوامل المحددة للعبء الجبائي: حيث الباحث عرفه على انه هو الآثار على السلع والخدمات

بسبب الضرائب والرسوم, وفرق بينها وبين الضغط الجبائي وكان متفردا على اغلب الباحثين الذين يعطوا نفس التعريف للعبء الجبائي والضغط الجبائي.

(a) **مرونة الطلب السعرية:** وهو مقدار التغير في سعر السلعة مع درجة الاستجابة للكميات المعروضة

منها فيتحمل المنتج أو البائع العبء كاملا للضريبة إذا كان الطلب مرنا وينقل العبء للمستهلك إذا كان الطلب منخفض أو عديم المرونة.

(b) مرونة العرض السعرية: وهو مقدار التغير في السعر السلعة مع درجة الاستجابة للكميات المعروضة منها فيتحمل المنتج أو البائع العبء كاملا للضريبة إذا كان العرض منخفض أو عديم المرونة وينقل العبء للمستهلك إذا كان العرض مرنا.

2.7.2 العوامل المحددة للضغط الجبائي:

(a) العوامل الاقتصادية: حسب قدرة المكلّف والتي تتأثر بالتضخم والانكماش ونسبة النمو والتقدم للبلدان وتوزيع الدخل على الأفراد وحجم الاستهلاك والإنفاق والدول التي يرتفع فيها العبء الجبائي تكون أقل جاذبية للاستثمار.

(b) العوامل الاجتماعية: يزداد العبء الجبائي في المجتمعات لها نسبة كبيرة من الشباب والعاملين من المواطنين والمقيمين.

(c) العوامل السياسية: تعمل الاضطرابات السياسية والحروب وبصفة عامة أي ظروف استثنائية مثل الزلازل والمجاعة للدول تفرض على الأفراد زيادة في نسب الضرائب والرسوم.

3.7.2 العوامل المحددة للطاقة الجبائية: أبرزها ما يلي:

(a) الفائض الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي : كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الطاقة الجبائية ومستوى النمو هو متوسط نصيب الأفراد من الدخل الوطني والفائض الاقتصادي هو طرح الإنتاج المقدّر والاستهلاك الضروري.

(b) أسلوب توزيع الدخل: تنخفض الطاقة الجبائية عند عدم التوزيع العادل للدخل وترتفع عكس ذلك

(c) وضعية النشاط الاقتصادي: تزداد الحصيلة الجبائية في حالة التضخم مع انخفاض قيمتها الحقيقية وبهذا تتأثر الطاقة الجبائية وتزداد، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

(d) كفاءة الإدارة الجبائية: ترتفع الحصيلة الجبائية في حالة كفاءة الإدارة الجبائية وترتفع معها الكفاءة الجبائية وتنخفض في حالة وجود التعقيدات.

3. دراسة تحليلية لكفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2016-2022:

1.3 حساب مؤشر الطاقة الضريبية (علي & ثامر, 2013, ص 235): وهو أكبر حصيلة جبائية بالاستغلال الأمثل لجميع الإمكانيات مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود المالية والاقتصادية وحتى النفسية للمكلفين بالضريبة وليس لها قيمة ثابتة وإنما تفاعل العديد من العوامل والظروف تحسب حسب العلاقة التالية:

مؤشر الطاقة الضريبية = $8.86 + 0.0002 * \text{نصيب الفرد من الدخل} + 0.127 * \text{الانفتاح الاقتصادي}$.

درجة الانفتاح الاقتصادي = $(\text{الصادرات} + \text{الواردات}) * 100 / \text{الناتج المحلي الإجمالي}$

• مستوى معياري = 25 وفق النسب التي وضعها الاقتصادي كولن كلارك.

• مستوى معياري = (17-19) وفق النسب التي اقترحها مارتين-لويس.

الجدول رقم (01): درجات الانفتاح للسنوات 2016-2022 الوحدة:مليار دولار

السنوات	الصادرات **	الواردات **	الناتج المحلي الإجمالي *	درجة الانفتاح الاقتصادي
2016	29.309	49.437	160.03	49.207
2017	34.569	48.981	170.10	49.118
2018	41.116	48.573	174.91	51.277
2019	35.323	44.632	171.76	46.550
2020	20.016	35.547	145.74	38.125
2021	34.058	37.466	163.47	43.754
2022	59.738	38.868	195.00	50.567

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في الموقعين

*. <https://data.albankaldawli.org>

**.<https://www.bank-of-algeria.dz>

الجدول رقم (02): الطاقة الجبائية للسنوات 2016-2022 الوحدة:مليار دولار

السنوات	نصيب الفرد من الدخل *	درجة الانفتاح الاقتصادي	الطاقة الجبائية
2016	3967.20	29.618	15.90273
2017	4134.90	34.857	15.92499
2018	4171.80	41.394	16.20657
2019	4022.00	35.583	15.57630
2020	3354.20	20.260	14.37268
2021	3700.30	34.287	15.15677
2022	4342.60	59.937	16.15055

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في الموقع

*. <https://data.albankaldawli.org>

من الجدولين رقم 1 و 2 يتبين ان درجة الانفتاح تتراوح ما بين (38.125-51.277) وبالنسبة الطاقة الجبائية تراوحت بين (14.37268-16.20657)و كانت سنة 2018 أكثر انفتاحا واكبر طاقة جبائية وسنة 2020 اقل انفتاحا واقل طاقة جبائية، فكانت سنة 2018 تتميز بقوة الصادرات والواردات ونصيب الفرد من الدخل مقارنة مع السنوات الأخرى، أما سنة 2020 فكانت الأضعف بسبب الأزمة الصحية لجائحة كوفيد19، وبالنسبة للطاقة الجبائية تتباعد عن المؤشرين المعيارين لكون كلارك ومارتن-لويس , ونلاحظ أيضا تطور في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ماعدا سنتين 2019 و 2020 للأحداث السياسية التي جرت 2019 وتأثير كوفيد 19 سنة 2020 ونستطيع القول ان نتائج مؤشر الطاقة الجبائية يبين بوضوح الى ضعف الإدارة الجبائية والسياسة الجبائية غير فعالة.

2.3 حساب مؤشر العبء الجبائي (Alhgame, 2012,p7): يعتبر من أشهر المؤشرات المستعملة لقياس كفاءة النظام الجبائي ويسمى أيضا الضغط الجبائي أو النسبة الجبائية الإجمالية وهو يحسب ما يتحمله المكلفين من الأعباء الضريبية وبحسب حسب العلاقة التالية:

العبء الجبائي = الإيرادات الجبائية / الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (03): العبء الجبائي للسنوات 2016-2022 الوحدة:مليار دولار

السنوات	إيرادات جبائية ***	الناتج المحلي الإجمالي *	العبء الجبائي %
2016	18.48	160.03	11.548
2017	19.58	0170.1	11.511
2018	20.19	174.91	11.543
2019	21.17	171.76	12.325
2020	19.55	145.74	13.414
2021	20.57	163.47	12.583
2022	22.24	195.00	11.405

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في الموقعين

*. <https://data.albankaldawli.org>

***. <https://dgpp.mf.gov.dz/ar>

من الجدولين رقم 3 يتضح ان نسب العبء الجبائي لسنوات 2016,2022 تتراوح ما بين (11.405-13.414) وكانت سنة 2020 أكثر عبئا جبائيا نتيجة الانخفاض الحاد في تصدير النفط والغاز والناتج المحلي الإجمالي نتيجة تداعيات كوفيد 19 التي مست العالم كله وأما سنة 2022 كانت أقل للعبء الجبائي وذلك راجع لزيادة الصادرات والتحكم في الواردات مع ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالا نلاحظ ضعف العبء الجبائي في الجزائر نتيجة ضعف النظام الجبائي وقلة مردوديته ويدل على اعتماد الاقتصاد على الجباية العادية بصورة لا تتجاوز 13.414 كأقصى نسبة في سنة 2020 لتمويل الخزينة العمومية، وتبين نسب مؤشرات العبء الجبائي طيلة الفترة أنها بالتقريب متساوية رغم العديد من الإصلاحات والتعديلات يدل على تحمل المكلفين العبء الأكبر من الضرائب وعدم قدرة النظام الجبائي من تحصيل الضرائب والاستفادة من الطاقة الجبائية حيث يساهم العبء الجبائي التعرف على المبالغ المقطوعة من الناتج المحلي الإجمالي على شكل ضرائب ورسوم خدمة لأهداف السياسة الجبائية كالخدمات الاجتماعية الموزعة للفئات الهشة وتهيئة وانجاز الهياكل القاعدية من الطرق والموانئ والمدارس وغيرها.

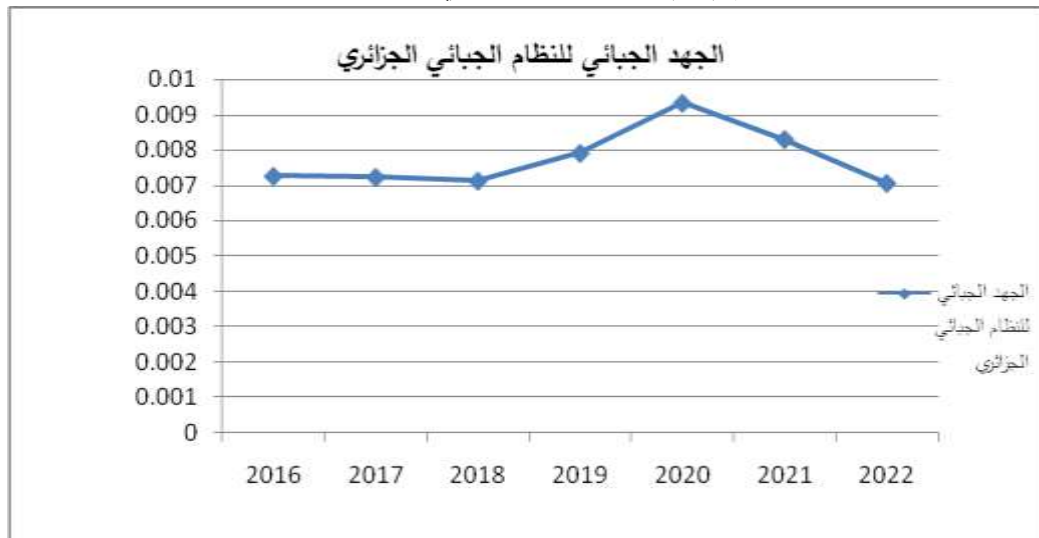
3.3 حساب مؤشر الجهد الجبائي (Hasan & AbdelHamid, 2023, ص 193): من المؤشرات المستعملة في تقييم كفاءة النظام الجبائي عن طريق الإصلاحات المتبعة لكافة هيكل النظام الجبائي الإدارية والفنية والتشريعية ويعبر على المثالية في استغلال الطاقة الجبائية عندما يقارب الواحد 01 العدد الصحيح وإذا كان اقل من الواحد يدل على ضعف استغلال الطاقة الضريبية بمعنى السياسة الجبائية غير فعالة وإذا كان يفوق الواحد يعبر على تحمل المكلفين عبء جبائي كبير.

الجدول رقم (04): الجهد الجبائي للسنوات 2016-2022

السنوات	العبء الجبائي	الطاقة الجبائية	الجهد الجبائي
2016	0.11548	13.41492	0.007261541
2017	0.11511	14.11381	0.007228185
2018	0.11543	14.95136	0.007122470
2019	0.12325	14.18342	0.007912877
2020	0.13414	12.10385	0.009333191
2021	0.12583	13.95453	0.008302133
2022	0.11405	17.34056	0.007061758

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

الشكل رقم (01): تطور الجهد الجبائي لسنوات 2016-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من الجدولين رقم 4 والشكل 1 يتبين ان نسب الجهد الجبائي تتراوح ما بين (0.007061758-0.009333191) طول سنوات الدراسة وهي نسب بعيدة جدا عن الواحد 01 الصحيح وهذا يوضح ان النظام الجبائي غير كفؤ لم يستغل الطاقة الجبائية ولم يحصل العديد من الضرائب والرسوم وأدى إلى ضياع الكثير من الإيرادات الجبائية، ووجب عليه رفع من أداء الإدارة الجبائية وإجراءات عدة إصلاحات في نسب الضرائب وتغيير بعض الضرائب والرسوم.

4.3 تطور الحصيلة الجبائية: هدفت الساسة الجبائية للجزائر إلى رفع من الجباية العادية مقارنة بالجباية بالبتروولية والتي تعتبر المساهم الأول في تمويل الخزينة العمومية وسوف نتطرق لتطور الحصيلة الجبائية بقسميها العادية والبتروولية والتعرف على مدى تحقيق أهداف السياسة الجبائية في رفع أداء الحصيلة الجبائية العادية ومن خلالها نقيس كفاءة النظام الجبائي .

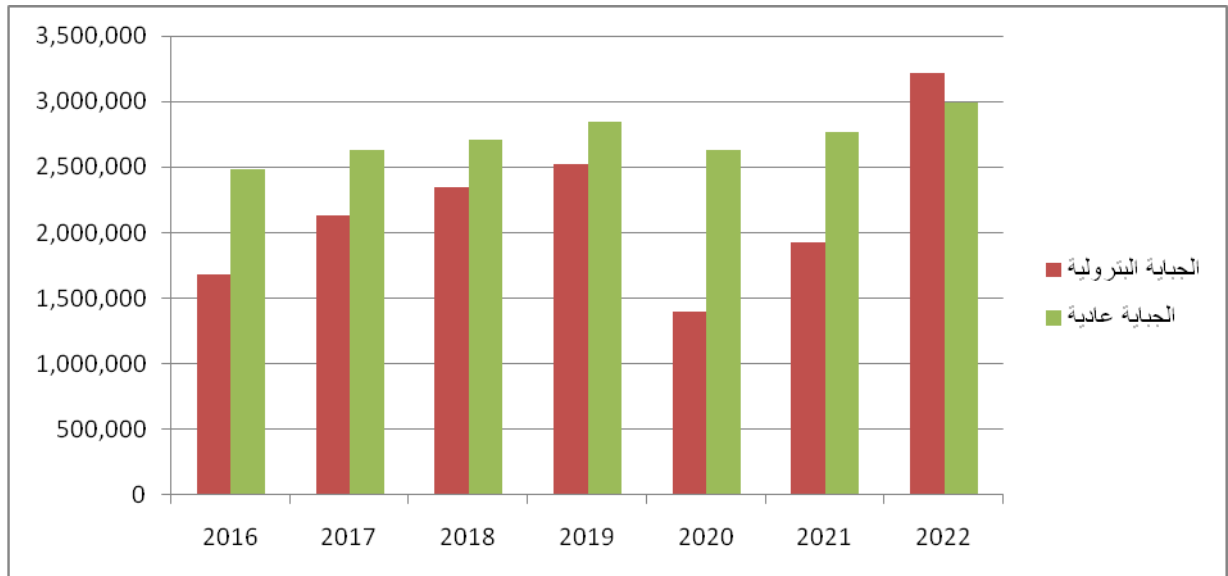
الجدول رقم (05): تطور الحصيلة الجبائية (عادية-بتروولية) للسنوات 2016-2022 الوحدة: مليون دج

السنوات/العناصر	الجبائية البتروولية	الجبائية العادية
2016	1,682,550	2,482,208
2017	2,126,987	2,630,003
2018	2,349,694	2,711,762
2019	2,518,488	2,843,465
2020	1,394,710	2,625,168
2021	1,927,051	2,762,032
2022	3,211,921	2,987,963

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في الموقع

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (02): تطور الحصيلة الجبائية (عادية-بتروولية) لسنوات 2016-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من الجدول رقم 5 والشكل 2 يتضح تطور الحصيلة الجبائية العادية منها والبتروولية ماعدا سنة 2020 التي انخفضت نتيجة الأزمة الصحية لكوفيد 19 وكانت الجبائية العادية تفوق الجبائية البتروولية باستثناء سنة 2022 التي تجاوزت الجبائية البتروولية الجبائية العادية والسبب راجع لزيادة الإنتاج وارتفاع أسعار البترول مما يدل على مكانة الجبائية البتروولية في تمويل ميزانية الدولة.

4.3 تغطية الحصيلة الجبائية لإيرادات ونفقات الميزانية: يساهم النظام الجبائي في تمويل الميزانية العمومية للجزائر وتغطية النفقات العامة سواء كانت نفقات التشغيل أو نفقات التجهيز عن طريق الجبائية العادية والجبائية البتروولية ويعتبر نسبة تغطية الحصيلة الجبائية مؤشر هاما يحدد كفاءة النظام الجبائي ويجنب الدولة خطر عجز الخزينة العمومية.

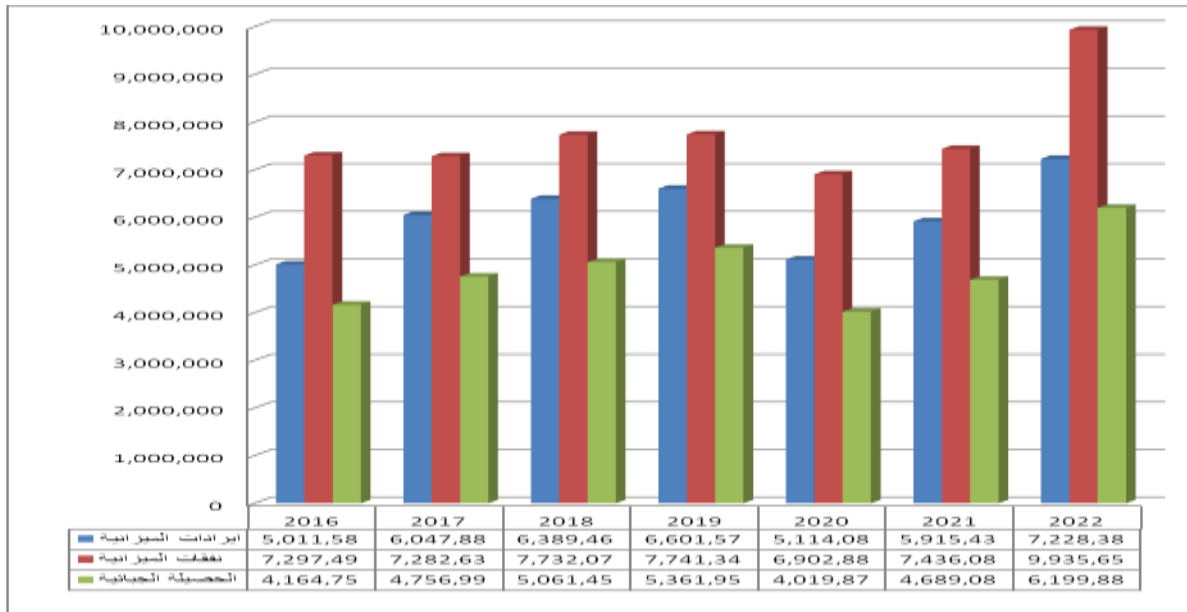
الجدول رقم (06): تغطية الحصيلة الجبائية لإيرادات ونفقات الميزانية للسنوات 2016-2022 الوحدة: مليون دج

السنوات/العناصر	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية	الحصيلة الجبائية
2016	5,011,581	7,297,494	4,164,758
2017	6,047,885	7,282,630	4,756,990
2018	6,389,469	7,732,070	5,061,456
2019	6,601,576	7,741,345	5,361,953
2020	5,114,087	6,902,887	4,019,878
2021	5,915,434	7,436,084	4,689,083
2022	7,228,384	9,935,653	6,199,884

المصدر: من إعداد الباحثين حسب ما ورد في الموقع

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (03): تغطية الحصيلة الجبائية لإيرادات ونفقات الميزانية للسنوات 2016-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج: Microsoft Office Excel 2007

من الجدول رقم 6 والشكل 3 يتضح ان الحصيلة الجبائية تغطي سوى 62.40 % من نفقات الميزانية للدولة و 85.77 % من إيرادات ميزانية الدولة وهذا يفسر بأن الخزينة العمومية في حالة عجز والحصيلة الجبائية لا تغطي نفقات الميزانية و الجباية البترولية تمثل نسبة عالية من ميزانية الدولة ونلاحظ أيضا ان السياسة الإنفاق في الجزائر تتصف بالتصاعد كل سنة وتبقى سنة 2020 سنة استثنائية بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19.

5.3 قياس كفاءة النظام الجبائي الجزائري اعتمادا على مؤشرات فيتو تانزي V.TANZI :

الجدول (07): كفاءة النظام الجزائري حسب مؤشرات فيتو تانزي للسنوات 2016-2022

الرقم	المؤشر	التحليل والدراسة	تقييم كفاءة النظام الجبائي
01	مؤشر التركيز	يعتمد النظام الجبائي على عدة ضرائب ورسوم ولا يركز على نوع أو اثنين من الضرائب والرسوم	مقبول
02	مؤشر التشتت	النظام الضريبة الجزافية الوحيدة جزء من النظام الجبائي وهي منخفضة معدل الضريبة مما يتسبب بضعف التحصيل	ضعيف
03	مؤشر التآكل	ابتعاد الأهداف الموضوعة في السياسة الجبائية عن التحصيل الفعلي	ضعيف
04	مؤشر التحديد	كثرة الضرائب والرسوم و بمعدلات ونسب مختلفة	ضعيف
05	مؤشر التنفيذ	ارتفاع النفقات الضريبية بسبب الإعفاء والامتيازات الممنوحة قصد ترقية الاستثمار واستحداث مناصب العمل.	ضعيف
06	مؤشر الموضوعية	ارتفاع معدلات الضريبة على الدخل مقارنة ببقية معدلات الضرائب والرسوم	ضعيف
07	مؤشر تأخر التحصيل	يعتمد النظام الجبائي الجزائري على النظام التصريحي للضرائب والرسوم مما يسبب في التهرب والغش الجبائي ويعتمد على الضرائب غير المباشرة وبالنسبة للضرائب حصيلة الضرائب على الأجور تفوق الضريبة على أرباح الشركات والتي لا تسمح بتحصيلها من المصدر	ضعيف
08	مؤشر تكلفة التحصيل	تنتشر ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي إلى جانب كثرة المنازعات الجبائية مع ارتفاع عدد أعوان الإدارة الجبائية.	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشرات فيتو تانزي

4.الخاتمة:

تناولت الدراسة بالوصف والتحليل مدى كفاءة النظام الجبائي الجزائري من خلال معايير ومؤشرات متنوعة تقيس كفاءة النظام الجبائي, رغم الإصلاحات والتعديلات تبقى ملامح النظام الجبائي الجزائري مشوهة في العديد من العناصر أهمها ضعف الحصيلة الجبائية وعدم تغطيتها للميزانية العمومية للدولة ولا تغطي النفقات العامة للتسيير والتجهيز وبرز ان الجباية البترولية تشكل نسبة كبيرة من الحصيلة الجبائية بالإضافة كثرة التحفيز الجبائية بدون جدوى بهدف جذب الاستثمارات وتوفير مناصب عمل دائمة وترقية المناطق النائية والجنوب الكبير وتحقيق التوازن الجهوي وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والتي رفعت من مبالغ النفقات الجبائية واستفحال ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي نتيجة ضعف النظام الجبائي.

1.4النتائج: نوجزها في العناصر التالية:

- ✓ درجة كفاءة النظام الضريبي ضعيفة جدا وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ هيكل النظام الجبائي من إدارة جبائية وتشريعات وحتى وعي المكلف بالضريبة لا يخدم كفاءة النظام الجبائي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- ✓ جميع الإصلاحات والتعديلات على النظام الجبائي لم يكن لها تأثير ايجابي في تحسين كفاءته.
- ✓ كثرة التعديلات وعدم الاستقرار في التشريعات الجبائية ساهم في ضعف النظام الجبائي.
- ✓ عدم الوضوح والتعقيدات في بعض التشريعات والتعليمات اثر سلبا على فعالية السياسة الجبائية.
- ✓ عدم احترام العدالة الضريبية حمل العديد من المكلفين بالضريبة عبئا اكبر وزاد في استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.
- ✓ اعتماد النظام الجبائي الجزائري على الجباية البترولية بشكل كبير.
- ✓ عدم مرونة وعدالة النظام الجبائي الجزائري.
- ✓ قلة الحصيلة الجبائية بالنسبة إلى النفقات العمومية ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة للمواطن من طرف الدولة.

2.4 التوصيات: في ضوء الدراسة نوصي بما يلي:

- ✓ رفع فعالية الإدارة الجبائية بالتدريب والتكوين لعنصرها البشري وتزويدهم بالموارد المادية والتقنية الكافية ورفع من أجورهم لتسهيل عملهم والعمل على تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة بتقديم خدمة عمومية لائقة وعصرية والتعجيل في حل جميع المنازعات الضريبية.
- ✓ العمل على استقرار التشريعات الجبائية وتبسيط جميع الإجراءات والعمليات لتمكين المكلفين و منتسبي الإدارة الجبائية من استيعاب مضامين القوانين والنصوص التنظيمية والتقليل من التعديلات وتكييفها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر وحتى الدولي.
- ✓ زيادة الحصيلة الجبائية من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي بتبني إجراءات تشريعية ردية والانتقال للتحويل الرقمي بالإدارة الجبائية بالإضافة إلى زيادة الوعي والتحسيس بخطورة الظاهرة بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

5. قائمة الإحالات والمراجع:

- أحمية, ف. (2016). تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2010-2014). أبعاد إقتصادية, 6(1), 71-96 . <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31116>
- أمحمد, ب. أ., & عائشة, ع. (2019). دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري. التكامل الاقتصادي, 7(1), 59-85. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8551573-59>
- أندراوس, و., & عاطف, د. (2010). مدى توافر متطلبات النظام الضريبي الجيد بالنظام المصري للضرائب على للقانون الدخل وفقا ٩١ لسنة ٢٠٠٥. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية, 201.2(2), 1153-1245 . <https://doi.org/10.21608/lalexu.2010.271985>
- جازية, أ., & عاشور, ي. (2019). المنظومة الجبائية في الجزائر - المشاكل وضرورة الإصلاح. مجلة دراسات جبائية, 7(2), 71-93 . <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81446>
- جموي, ت., & كش, م. (2015). دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري للفترة 1993-2011. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, 2(2), 165-181. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4776181-165>

- سحنون, ن. (2022). الفروقات الدائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في ظل قانون المالية 2022. مجلة دراسات جبائية, 11(2), 167-214. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214838182-167>.
- شيجي, ح., & لعل, ع. (2022). سياسات إصلاح النظام الجبائي -دراسة حالة الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي, 5(1), 663-676. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188340>
- شيكر, م. (2022). واقع النظام الجبائي الجزائري وتطبيقه في ظل النظام المحاسبي المالي [دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية, البلدة 2]. <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000001105398000845>
- طالب, م. ا. و., & قلادي, ن. (2018). المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992م. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, 5(1), 421-551. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55197440-421>.
- علي, ع. م., & ثامر, ل. ف. (2013). دراسة في تقويم الاداء الضريبي في العراق للمدة 1995-2010.
- قلادي, ن., & طالب, م. ا. و. (2020). أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الاصلاح الجبائي 1992—دراسة قياسية للفترة (1993-2018) -. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, 13(3), 521-538. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140424>
- مصباح, ح., & ربيع, ق. (2020). تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري—دراسة تحليلية للفترة (2000-2018). *Revue d'économie et de statistique appliquée*, 16(2), 143-167. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106971>
- وارزقي, م. (2019). دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018. مجلة العلوم الانسانية, 19(2), 432-104063454. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104063454-432>.
- Alhgame, P. A. K. S. and A. S. (2012). 2009-1980 للمدة العراق للنظام الضريبي في العراق لقياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980-2009. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, 1(6). <https://www.iasj.net/iasj/article/41792>
- H.Angad, A. S. (2014). (تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح. *Journal of College of Law for Legal and Political Sciences*, 3(10). <https://www.iasj.net/iasj/article/94445>
- Hasan, H. S., & AbdelHamid, M. M. (2023). -2004 دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة 2004-2020. *Dijlah Journal*, 6(1). <https://www.iasj.net/iasj/article/261657>
- Jassim, O. A., & Faraj, P. D. Q. A. (2023). -2004 تحليل العبي الضريبي والضغط الضريبي والطاقة الضريبية في العراق للمدة 2004-2020. *Journal of Administration and Economics*, 41(139). <https://www.iasj.net/iasj/article/283354>
- Journal of Economics And Administrative Sciences, 19(71). <https://www.iasj.net/iasj/article/76040>